الاحتمالات اللغوية المخلة بالقطع وتعارضها عند الأصوليين

تأليف د. كيان أحمد حازم يحيى

تقديم د. خديجة الحديثي

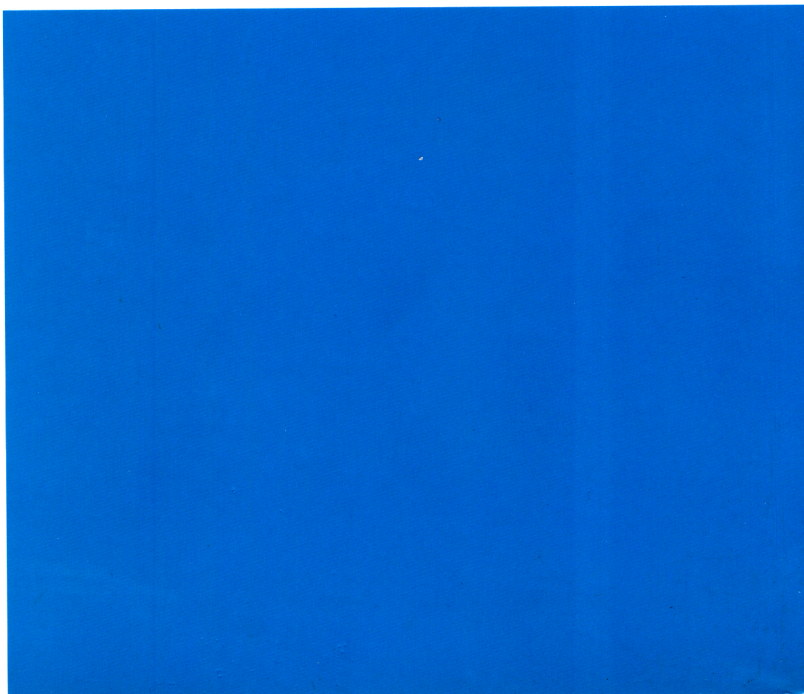

الكتاب الجديد

الاحْتِمَالاتُ اللُغَوِيَّةُ الْمُخِلَّةُ بِالْقَطْعِ وَتَعَارُضُهَا عِنْدَ الأُصُولِيِّينَ

الاحْتِمَالاتُ اللُّغَوِيَّةُ الْمُخِلَّةُ بِالْقَطْعِ وَتَعَارُضُهَا عِنْدَ الأُصُولِيِّينَ

تأليف

الدكتور كِيَان أَحْمَد حَازِم يَحْيَى

تقديم

أ. د. خديجة الحديثيّ

دار المدار الإسلامي

الاحْتِمَالاتُ اللُغَوِيَّةُ الْمُخِلَّةُ بِالْقَطْعِ وَتَعَارُضُهَا عِنْدَ الأُصُولِيِّينَ

تأليف: كِيَان أَحْمَد حَازِم يَحْيَى

© دار المدار الإسلامي 2013
جميع الحقوق محفوظة للناشر بالتعاقد مع المؤلف

الطبعة الأولى
كانون الثاني/يناير 2013

موضوع الكتاب اللغة وأصول الفقه
تصميم الغلاف دار المدار الإسلامي
الحجم 17 × 24 **سم**
التجليد برش مع ردّه

ردمك 978-9959-29-577-4 **ISBN** **رقم الإيداع المحلي** 2012/152
(دار الكتب الوطنية/بنغازي ـ ليبيا)

دار المدار الإسلامي
الصنائع، شارع جوستينيان، سنتر أريسكو، الطابق الخامس،
هاتف 04 03 75 1 961 + **خليوي** 89 39 93 3 961 +
05 03 75 1 961 + **فاكس** 07 03 75 1 961 +
ص.ب. 14/6703 بيروت ـ لبنان
بريد إلكتروني szrekany@inco.com.lb
الموقع الإلكتروني www.oeabooks.com

All rights reserved. No part of this book may be reproduced, or transmitted in any form or by any means, electronic or mechanical, including photocopyings, recording or by any information storage retrieval system, without the prior permission in writing of the publisher.

جميع الحقوق محفوظة للدار، لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه، أو نقله بأي شكل أو واسطة من وسائط نقل المعلومات، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطّي مسبق من الناشر.

توزيع حصري في العالم ما عدا ليبيا دار الكتاب الجديد المتحدة
الصنائع، شارع جوستينيان، سنتر أريسكو، الطابق الخامس
هاتف 04 03 75 1 961 +/بريد إلكتروني szrekany@inco.com.lb

توزيع داخل ليبيا شركة دار أويا لاستيراد الكتب والمراجع العلمية
زاوية الدهماني، شارع أبي داود، بجانب سوق المهاري، طرابلس ـ ليبيا
هاتف وفاكس 013 07 34 21 218 + **نقّال** 463 45 21 91 218 +
بريد إلكتروني oeabooks@yahoo.com

تقديم

بَعدَ أن تابَعْنا مُناقَشَةَ الزُّمَلاءِ الطّالِبَ في أُطروحتِهِ، واستَمَعْنا إلى آرائِهِم فيها وفي مُعِدِّها ـ وهي مُلاحَظاتٌ ثَمينةٌ قُدِّمَتْ لِلطّالبِ كي يَستَفيدَ منها في تقويمِ ما وقَعَ فيها مِن هَنَاتٍ، بعدَ أن أَجهَدوا أنفُسَهم في قِراءةِ هذه الأُطروحةِ اللُغَويَّةِ الأُصولِيَّةِ الضَّخمَةِ قِراءةً دقيقةً مُتَتَبِّعَةً ـ لا يَسَعُني إلّا أن أشكُرَهم على ما قَدَّمُوهُ، وأشكُر الطّالبَ على إجابتِهِ الواعيةِ المتنبِّهَةِ على كلِّ ما كَتَبَ وسَطَّرَ فيها، وعلى هذا الجهدِ الضَّخمِ الَّذي بَذَلَهُ في تتبُّعِ الآراءِ وما وَقَعَ بينَ العُلَماءِ الَّذينَ أَورَدَ أَقوالَهُم ومُناقَشاتِهم مِن خِلالِ هذه الأُطروحةِ الَّتي لم تَكُن نَقلاً مُجَرَّداً، وإنَّما كانَتْ مُحاوَرَةً لهم وإيضاحاً لأقوالِهم ومُوازَنَةً بينَ آرائِهم وتفسيرِهم مُبَيِّناً رأيَهُ فيها ومَوقِفَهُ منها.

جاءَ هذا كلُّهُ بِأُسلوبٍ سليمٍ وعِبارةٍ واضحةٍ صافيةٍ بَعيدةٍ عن التَّعقيدِ والْمُعاظَلَةِ. وهذا ما يُحمَدُ لِلطّالبِ، ويُحمَدُ له ضَبْطُهُ جميعَ ألفاظِ أُطروحتِهِ ضَبطاً تامّاً سليماً بِحَيثُ لم يَنِدَّ عنه شيءٌ فيها سَواءٌ أَكانَ تَعبيراً أَم شَواهِدَ قُرآنيَّةً أَو شِعريَّةً أَو حَديثيَّةً، وكذا ما أَورَدَهُ مِن نُصوصِ مَصادِرِهِ على اختِلافِ تَخَصُّصِ أصحابِها ومُستوياتِهم اللُغَويَّةِ.

وأستطيعُ القَولَ بِأنَّ هذه هي الأُطروحةُ الأُولَى الَّتي قرأْتُها جَميعَها ولم أَجِدْ فيها أَيَّ خَلَلٍ تركيبيٍّ أَو خَطَإٍ نَحويٍّ أَو صَرفِيٍّ أَو إملائيٍّ أَو طِباعِيٍّ مَعَ كَثرةِ ما قَرأْتُ وناقَشْتُ مِن رَسائلَ وأَطاريحَ خِلالَ رِحلَتي الجامعيَّةِ الَّتي جاوزَتْ نِصفَ القَرنِ. فشُكراً لِلطّالبِ ثانيةً، ودَعوَةً لِزُمَلائهِ الطَّلَبةِ الَّذينَ يُعِدُّونَ رَسائلَهُم وأَطاريحَهُم أَو سَيُعِدُّونَها مُستَقبَلاً إلى الاقتِداءِ به والتِزامِ سيرتِهِ المتميِّزَةِ.

تابَعْتُ ما جاءَ في الأُطروحةِ بِفُصولِها الثَّلاثةِ ومَباحثِها وجُزئيّاتِها، ولم أَغْفُلْ عن شيءٍ جاءَ فيها، ولم يتحصَّل لي مِن قِراءَتي ما أَزيدُهُ على ما ذَكَرَهُ زُمَلائي وأبنائي أَعضاءِ لجنةِ المناقَشَةِ.

لقد اتَّضَحَ مِن خِلالِ هذا التَّتَبُّعِ لِدِراساتِ عُلَماءِ الأُصولِ وغيرِهم مِن الفُقَهاءِ والمتكلِّمِينَ أنَّهم أكثرُ اهتِماماً بِالدِّراساتِ اللُّغَويَّةِ الَّتي تُعينُهُم على فَهمِ الآياتِ القُرآنيَّةِ والنُّصوصِ الحديثيَّةِ وغيرِها لاستِنباطِ الأَحكامِ الَّتي يَأخُذُونَ بِها في سبيلِ القَطعِ بِمُرادِ المتكلِّمِ في خِطاباتِهِ وعِباراتِهِ مِن غيرِ لَبْسٍ مُضِلٍّ ولا احتِمالٍ مُخِلٍّ. لِذلك قَرَّرُوا أنَّ الدَّليلَ اللفظيَّ لا يُمكِنُ القَطعُ به إلّا عندَ تَيَقُّنِ أُمورٍ، منها: (صِحَّةُ رِوايَةِ ألفاظِهِ وتَصريفِهِ ونَحوِهِ، وخُلُوُّهُ مِن الاشتِراكِ والنَّقلِ والمجازِ والإضمارِ والتَّخصيصِ والتَّقديمِ والتَّأخيرِ). واهتمُّوا كذلك بِما يُكمِلُ مَنظومتَهم الأُصوليَّةَ لِلقَطعِ هذه بِمُعالَجةِ أَحوالِ تَعارُضِ الاحتِمالاتِ اللُّغَويَّةِ الخمسةِ الَّتي تتمانَعُ مُقتَضياتُ بعضِها مع بعضٍ في الدَّليلِ اللفظيِّ الواحدِ، وهي (الاشتِراكُ، والنَّقلُ، والمجازُ، والإضمارُ، والتَّخصيصُ)؛ إذ قد تتقابَلُ هذه الاحتِمالاتُ في اللفظِ تَقابُلاً يَحُولُ دُونَ تَعيينِ المعنَى المرادِ، وقد تتعارَضُ فتَحتاجُ إلى التَّرجيحِ.

وقد تتبَّعَ الباحِثُ السَّيِّدُ كِيانٌ هذه الأَقوالَ والآراءَ والتَّفسيراتِ المختلفةَ ومَواقِفَ هؤُلاءِ الأُصوليِّينَ وغيرِهم مِن عُلَماءِ الدِّينِ مِن هذه الاحتِمالاتِ والأَخذِ بها، مِمّا نَشَأَتْ عنه هذه البُحوثُ وهذه الأَحكامُ الأُصوليَّةُ المتنوِّعَةُ.

وكانَ لِهذه الأُطروحةِ فَضلُ تَعَرُّفِنا بِهؤُلاءِ العُلَماءِ مِن المسلِمِينَ وبِمُؤَلَّفاتِهم وآرائهم ومَواضِعِ اختِلافِهم في الْحُكمِ ومَواضِعِ اتِّفاقِهم مِمّا لم يَكُنْ قد سَبَقَ ليَ الاطِّلاعُ عليه بِهذا التَّفصيلِ وهذا الوُضوحِ.

وكانَ عُنوانُ الأُطروحةِ مُحَفِّزاً لي على أن أَقرَأَ كلَّ كلمةٍ فيها بَل كلَّ حَرفٍ لأَطَّلِعَ على ما خَفِيَ عَلَيَّ وعلى كَثيرٍ مِن اللُّغَويِّينَ مِن مَباحِثَ أُصوليَّةٍ تتجاوزُ في اهتِماماتِها اللُّغَويَّةِ ما اهتَمَّ به لُغَويُّونا الأَوائلُ والمتأَخِّرونَ.

ولم يُغْفِلِ الباحِثُ ما جاءَ به الدّارِسُونَ الغَربيُّونَ وما وَقَعَ في لُغاتِهم مِنها. ولِهذا جاءَت الأُطروحةُ بِهذه الضَّخامةِ وهذه الكَثرةِ والتَّنَوُّعِ في المصادِرِ الَّتي أَثبَتَها في قائمةِ المصادِرِ الَّتي تَجاوَزَتْ سِتَّ المِئةِ والخمسِينَ مَصدَراً على امتِدادِ اثنتَيْنِ وسِتِّينَ صَفحةً.

وأخيراً، ليسَ لي إلّا أن أَقولَ: بارَكَ اللهُ الطّالِبَ كِيان أحمد حازِم، وبارَكَ جُهودَهُ، وأَخَذَ بِيَدِهِ إلى المزيدِ مِن الدِّراساتِ الأَصيلةِ النّافعةِ، وبارَكَ أُستاذَهُ المشرِفَ الأُستاذَ الدُّكتور طهَ مُحسِن عَبد الرَّحمنِ على حُسنِ التَّوجيهِ وصِدقِ الرِّعايةِ، وحَفِظَ الجميعَ مِن حَوادِثِ الدَّهرِ لِيُتحِفُوا الدِّراساتِ اللُّغَويَّةَ العربيَّةَ الإسلاميَّةَ بِكلِّ ما هو جديدٌ ونافِعٌ.

والحمدُ لِلَّهِ أَوَّلاً وأَخيراً، والصَّلاةُ والسَّلامُ على خَيرِ خَلقِهِ وأَشرَفِهم، والسَّلامُ عليكُم ورَحمَةُ اللهِ وبَرَكاتُهُ.

الأُستاذَةُ الدُّكتورةُ

خَديجة عبد الرَّزّاقِ الحديثيّ

الْمُقَدِّمَة

الْحَمدُ لِلَّهِ هادِي الأَنامِ إِلَى ما يُقْطَعُ بِهِ مِن مَعاني الكَلامِ عِندَ اختِلالِ الفَهْمِ والإفهامِ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على المبعوثِ بِالرَّحمةِ والْخَيْرِ والبَرَكَةِ والسَّلامِ، سَيِّدِنا مُحَمَّدٍ وعلى آلِهِ العِظَامِ وصَحْبِهِ الْكِرَامِ، ومَنِ استَنَّ بِسُنَّتِهِم ودَعَا النّاسَ بِدَعوَتِهِم إلى دارِ المقامِ.

أمّا بَعدُ، فقَد نَمَا لَدَيَّ إيمانٌ مُنذُ عَهدِ الدِّراسةِ الأَوَّليَّةِ بِأنَّ الكثيرَ مِمّا لَمْ يُدرَسْ مِن مَناحي اللُغةِ العَرَبيَّةِ مَخبُوءٌ في مُصَنَّفاتِ غيرِ مَن عُرِفَ بِالاختِصاصِ فيها، ومَركوزٌ في مُؤَلَّفاتِ مَن يُنْسَبُ ـ عِندَ تَصنيفِ العُلَماءِ والعُلومِ ـ إلى غَيْرِ حاقِّ أهلِها.

ومَبْعَثُ ذلك الإيمانِ الْمُبَكِّرِ عِلمِي أنَّ مُعظَمَ ما تَرَعرَعَ مِن عُلومِ الفِكرِ واشتَدَّ عُودُهُ مِن فُنونِ الرَّأيِ في تُراثِنا العَرَبيِّ الإسلاميِّ إنَّما راجَتْ سُوقُهُ ونَفَقَتْ بِضاعتُهُ لِما انطَوَى عليهِ مِن إطْلاعِ النّاسِ على ما في كِتابِ رَبِّهِم وسُنَّةِ نَبِيِّهِم مِن مَناراتِ هُدًى تَعصِمُهُم مِن الضَّلالِ في أمورِ دينِهِم، وتُرشِدُهُم إلى ما فيه خَيرُ دُنياهُم وأُخرَاهم. ولَمّا كانَ اللِسانُ العَرَبيُّ الْمُبينُ وَسيلةَ الشّارعِ في الإفصاحِ عن مُراداتِهِ، وخِيَرَتَهُ مِن بينِ ألسِنةِ أهلِ الأرضِ جَميعاً، كانَ لِزَاماً على مَن تَصَدَّى لِمَعرِفةِ شَيءٍ مِن ذلك والتَّعريفِ بِهِ أن يَجعلَ عُلومَ اللُغةِ وفُنونَها في مُقَدَّمِ اهتِماماتِهِ وصَدْرِ أَوْلَوِيّاتِهِ.

ولَكَمْ وُفِّقَ جارُ اللهِ أبو القاسِمِ مَحمودُ بنُ عُمَرَ الزَّمَخشَرِيُّ (ت 538 هـ) في تَعبيرِهِ عن هذا المعنَى بِما ذَكَرَهُ مِن أنَّه ما مِن عِلمٍ مِن العُلومِ الإسلاميَّةِ مِنْ فِقْهٍ وكَلامٍ وتَفسيرٍ وأخبارٍ إلّا وافتِقارُهُ إلى العَربيَّةِ بَيِّنٌ لا يُدفَعُ ومَكشوفٌ لا يَتَقَنَّعُ، وأنَّ الكَلامَ في مُعظَمِ أبوابِ أُصولِ الفِقهِ ومَسائلِهِ مَبْنِيٌّ عليها[1].

(1) يُنظر: الْمُفَصَّلُ في صَنعَةِ الإعراب: 30.

وعِلمُ أُصولِ الفِقْهِ في مُقَدِّمَةِ العُلومِ النّاهِلَةِ مِن مَعينِ عُلومِ اللُغةِ والفاحِصَةِ في جَنَباتِها عَمّا يُمكِنُ أن يُسَدِّدَ فَهمَ كَلامِ الشّارِعِ الحكيمِ ويُرَشِّدَ مَسالِكَ استِنباطِ الأحكامِ مِنه على النَّهجِ القَويمِ ؛ ذلكَ بِأنَّ مَرجِعَ الأُصوليِّينَ ومَيدانَ عَمَلِهم الأساسَ هو نُصوصُ الشَّريعةِ، وما هذه النُّصوصُ إلّا كَلامٌ بِلُغَةٍ عَرَبيَّةٍ سَواءٌ أكانَ لَفظاً لِلشّارِعِ أم حِكايَةً لِفِعلِهِ أو لإقرارِهِ.

وما فَتِئَ ذلكَ الإيمانُ القَديمُ يَنمو فِيَّ ويَنمو حَتّى دَفَعَني إلى أن أَصطَفِيَ لِرِسالَةِ الماجِستير مَوضوعاً لُغَويّاً لَقِيَ مِن أَحَدِ أفذاذِ الأُصوليِّينَ مِن الحِفايَةِ والعِنايَةِ ما لم أُلْفِهِ في البيئةِ اللُغَويَّةِ الصِّرفَةِ، وكانَ عُنوانُ تلك الرِّسالةِ (مَنْهَجِيَّة القَرافيِّ وجُهودُهُ في دِراسَةِ الفُرُوقِ في اللُغَة).

ولا أَجِدُنِي الآنَ إلّا أشَدَّ ما أَكونُ إيماناً بِمَقالَةِ إمامِ الحرَمَيْنِ أبي الْمَعَالي عَبدِ المَلِكِ بنِ عَبدِ اللهِ الْجُوَيْنِيِّ الشّافِعِيِّ (ت 478 هـ) في حَقِّ الأُصوليِّينَ، وهي أنَّهم «اعتَنوا في فَنِّهم بِما أغفَلَهُ أئمَّةُ العَرَبيَّةِ، واشتَدَّ اعتِناؤُهم بِذِكرِ ما اجتَمَعَ فيه إغفالُ أَئمَّةِ اللِسانِ وظُهورُ مَقصدِ الشَّرعِ»[1]، وبِما نَصَّ عليه عَليُّ بنُ عَبدِ الكافي السُّبْكِيُّ الشّافِعِيُّ (ت 756 هـ) مِن أنَّهم «دَقَّقُوا في فَهمِ أشياءَ مِن كَلامِ العَرَبِ لم يَصِلْ إلَيها النُّحاةُ ولا اللُغَويُّونَ ؛ فإنَّ كَلامَ العَرَبِ مُتَّسِعٌ جِدّاً والنَّظَرُ فيه مُتَشَعِّبٌ، فَكُتُبُ اللُغَةِ تَضبِطُ الألفاظَ ومَعانِيَها الظّاهِرةَ دونَ المعاني الدَّقيقَةِ الَّتي تَحتاجُ إلى نَظَرِ الأُصوليِّ واستِقراءٍ زائدٍ على استِقراءِ اللُغَويِّ»[2].

فأحْبَبْتُ أن يَكونَ عَمَلي في أُطروحَةِ الدُّكتوراه امتِداداً لِما كُنْتُ ابتَدَأْتُهُ مِن مُفاتَشَةِ تُراثِ الأُصوليِّينَ ومُثاقَفَتِهِ لاستِخراجِ ما جادَتْ بِهِ قَرائحُهم وأبدَعَتْهُ ألبابُهم مِن دَرْسٍ لِمَباحِثَ لُغويَّةٍ أحجَمَ غَيرُهُم عن خَوضِ لُجَجِها أو اكتَفَى بالوُقوفِ عندَ سَواحِلِها دونَ مَخْرِ عُبابِها.

فَما الَّذي أُقَدِّمُ له هُنا إلّا أَحَدُ الموضوعاتِ اللُغَويَّةِ الَّتي بَرَّزَ الأُصوليُّونَ في مُعالجَتِها وبَذُّوا سِواهُم مِن المشتَغِلِينَ في العُلومِ الأُخرَى في إضاءَةِ مَعالِمِها

(1) البُرهان في أصولِ الفِقه: 1/ 130.
(2) **الإبهاج في شَرحِ المِنهاج**: 2/ 15.

وتَجلِيَةِ جَوانِبِها. وهو مَوضوعٌ عَلِقَ بِخاطِرِي مُدَّةً لَيسَتْ بِالقَصيرَةِ، واستَحْوَذَ على قِسطٍ كَبيرٍ مِن اهتِمامي، وما أَظُنُّهُ إلّا جَديراً بِذلك ؛ فَعَلَى الرَّغمِ مِن كَونِهِ نَمَا واستَحصَدَ زَرْعُهُ في دِراساتِ الأُصوليِّينَ الَّذينَ تَعاهَدُوهُ وحَرَصُوا على التَّدقيقِ في مَباحِثِهِ إنَّه لَذُو أثَرٍ بالِغٍ وشَأنٍ خَطيرٍ في كُلٍّ مِن (عِلْم أُصولِ اللُّغَة)[1]، و(عِلْم أُصولِ النَّحْو)[2]، و(عِلْم الدَّلالَة)[3]، فَهُوَ مِن الأَوَّلَيْنِ بِمَنزِلةِ الأَساسِ مِن البُنيانِ، ومِن الثّالِثِ بِمَنزِلةِ الثَّمَرَةِ مِن الشَّجَرَةِ.

وتَكمُنُ أَهَمِّيَّةُ موضوعِ الدِّراسةِ في كَوْنِ مَباحِثِهِ تُشَكِّلُ المستَنَدَ الأَساسَ في قَبولِ الاحتِجاجِ بِنُصوصِ الخِطابِ بِشِقَّيْهِ الإبلاغِيِّ والبَلاغِيِّ ؛ فَما دامَتِ اللُّغَةُ ـ على وَفْقِ تَعريفِ أبي الفَتْحِ عُثمانَ بنِ جِنِّي (ت 392 هـ) ـ أصواتاً يُعَبِّرُ بِها كُلُّ قَومٍ عن أغراضِهِم[4]، فلا بُدَّ مِن تَوافُرِ بُعدَيْنِ لا ثالِثَ لَهما في نُصوصِها المنطوقَةِ والمكتوبَةِ مِن أجلِ أن يُحكَمَ لها بِصَلاحِيَّةِ التَّوصيلِ والإفادةِ :

أَوَّلُ ذَيْنِكُمُ البُعدَيْنِ هو ثُبوتُ النَّقلِ الصَّحيحِ لألفاظِ هاتيكُمُ النُّصوصِ اللُّغَويَّةِ، ولِمَنظومَةِ قَواعِدِها النَّحويَّةِ والصَّرفيَّةِ، بِما يَتَطَلَّبُهُ ذلك مِن نَظَرٍ مُستَفيضٍ في سَلامَةِ أسانيدِ نَقلِ اللُّغاتِ وعَدالَةِ رُواتِها، وتَأَمُّلٍ دَقيقٍ لِماهِيَّةِ ما اصطُلِحَ عليه عندَ عُلَمائنا القُدامَى بِالسَّليقَةِ اللُّغَويَّةِ والنَّحيزَةِ النَّحويَّةِ اللَتَيْنِ نَطَقَ على وَفْقِهِما شُعَراءُ عُصورِ الاحتِجاجِ، فكانَ ما نَطَقُوهُ حُجَّةً مَعصومَةً في مَيدانِ التَّقعيدِ اللُّغَويِّ والنَّحويِّ دُمِغَ بِها الخالِفُونَ على الرَّغمِ مِن أنَّ ذلكم الإرثَ قد بَدَا في خِلالِهِ ظَواهِرُ حُكِمَ على مَن تَقَيَّلَها بعدَ تِلكم العُصورِ بِاللَحنِ والغَلَطِ.

أمّا البُعدُ الآخَرُ فَهو ثُبوتُ الدَّلالةِ لِلنُّصوصِ الَّتي اجتازَتْ قَنطَرَةَ ثُبوتِ

(1) يُنظر: الْمُزهِر في عُلومِ اللُّغَةِ وأنواعِها: 1/ 115-124.
(2) يُنظر: الاقتِراح في عِلمِ أُصولِ النَّحو: 133-142.
(3) مِمّا يَلفِتُ النَّظَرَ أنَّ مُعظَمَ المباحثِ الدَّلاليَّةِ المتعلِّقَةِ بِهذا الموضوعِ مُودَعٌ في مُصَنَّفاتِ أُصولِ الفِقهِ، وما وُجِدَ منه في كُتُبِ عِلمِ الدَّلالةِ عندَ المعاصِرينَ لا يُجاوِزُ التُّحَفَ اليَسيرَةَ، بِما يَدُلُّ على قِلَّةِ وَعيِ بِثقلِ الأمرِ وعِظَمِ شَأنِهِ. والمأمولُ مِن هذه الدِّراسةِ أن تُعيدَ الاعتِبارَ اللُّغَويَّ إلى هذا الموضوعِ وأن تُحِلَّهُ محلَّهُ اللائقَ به في المؤَلَّفاتِ اللُّغَويَّةِ والنَّحويَّةِ.
(4) يُنظر: الخصائص: 1/ 33.

الرِّوايَةِ؛ إذ تَقتَصِرُ مُهِمَّةُ المحكومِ عليهِ بِالصِّحَّةِ مِن المرويّاتِ على تَقديمِ النُّصوصِ والخِطاباتِ الَّتي تَتَوافَرُ فيها مَعاييرُ السَّلامَةِ مِن حيثُ الرِّوايةُ، أمّا الْحُكمُ على المرادِ منها وعلى دَلالةِ مُفرَداتِ ألفاظِها على مَعانيها فَمَنُوطٌ بِثُبوتِ دَلالاتِها على تَنَوُّعِ أصنافِها.

وفي كُلٍّ مِن البُعدَيْنِ المذكورَيْنِ آنِفاً لا يَكفي الظَّنُّ الْمُجَرَّدُ؛ فَهو لا يُغني مِن الحقِّ شَيئاً، بل لا بُدَّ مِن تَوافُرِ القَطْعِ بِثُبوتِ النَّقلِ وثُبوتِ الدَّلالةِ أو ما يَقومُ مَقامَ القَطْعِ مِن ظَنٍّ غالِبٍ، لِيَطمَئِنَّ المتَلَقِّي إلى سَلامَةِ المنقولِ والمدلولِ بَعيداً عن الاحتِمالاتِ الْمُمَوِّهَةِ والظُّنونِ الْمُعَمِّيَةِ.

هُنا تَتَجَلَّى قيمةُ موضوعِ الدِّراسةِ في كَشفِ الاحتِمالاتِ وتَبديدِ الظُّنونِ الَّتي تَطرَأُ على ألفاظِ النُّصوصِ والخِطاباتِ فَتُخِلُّ بِها مِن حَيثُ ثُبوتُ رِوايَتِها أو ثُبوتُ دَلالتِها، تِلكَ الاحتِمالاتِ والظُّنونِ الَّتي أَجْمَلَهَا الأُصوليُّ الشّافِعِيُّ فَخرُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بنُ عُمَرَ الرَّازِيُّ (ت 606 هـ) في ظَنِّيّاتِ: نَقلِ اللُّغاتِ، ونَقلِ النَّحوِ والتَّصريفِ، والاشتِراكِ، والْمَجازِ، والنَّقْلِ[1]، والإضمارِ، والتَّخصيصِ، والتَّقديمِ والتَّأخيرِ[2].

وتَمَظْهَرَتْ جُهودُ الأُصوليِّينَ في مُعالَجَةِ تلك الظَّنِّيّاتِ في مُستَوَيَيْنِ، يُعنَى أَحدُهما بِالبَحثِ في ما يُسَبِّبُهُ كُلٌّ مِنها حالَ انفِرادِهِ في نَصٍّ ما مِن إخلالٍ بِالقَطعِ بِمعناهُ، على حين يَتناوَلُ المستَوَى الآخَرُ ما يُؤَدِّي إليه تَعارُضُ الظَّنِّيّاتِ بَعضِها معَ بَعضٍ في النَّصِّ أو الخِطابِ مِن زَعزَعَةِ اليَقينِ بِمُعطَياتِهِ.

وتَظهَرُ قِيمةُ إنجازِ الأُصوليِّينَ في إبداعِهِم ما يُناسِبُ كِلا المستَوَيَيْنِ مِن

(1) ليسَ المقصودُ بِـ (النَّقل) هُنا ما يُقابِلُ (الدَّلالة) في ثُنائيَّةِ (النَّقل/الدَّلالة) المذكورةِ آنِفاً، وإنَّما المرادُ بِهِ هُنا النَّقْلُ بِالمعنَى الاصطِلاحِيِّ الضَّيِّقِ عندَ الأُصوليِّينَ واللُّغَويِّينَ، وهو غَلَبَةُ استِعمالِ اللَفظِ في معنًى حتّى يَصيرَ أشهَرَ فيه مِن غيرِهِ، فَاللفظُ المنقولُ هو ما وُضِعَ في الأصلِ لِمعنًى مُحَدَّدٍ، ثُمَّ استُعمِلَ في معنًى آخَرَ لِمُناسَبَةٍ، فاشتهرَ في المعنى الثّاني وتُرِكَ استعمالُهُ في الأوَّلِ، وسيأتي تفصيلُ ذلك في مَوضِعِهِ مِن الدِّراسةِ.

(2) يُنظر: المحصول في علمِ أصولِ الفقه: ج1/ق1/ 547 - 573.

الآلِيّاتِ الَّتي تُتيحُ الاطمِئنانَ إلى مَضامينِ النُّصوصِ والخِطاباتِ، وتُقْدِرُ على التَّواصُلِ الواثِقِ بينَ البَشَرِ.

وفي نِيَّةِ الدِّراسةِ التَّعَرُّضُ بِالتَّفصيلِ لِمُستَوَيَي المعالجَةِ بُغيَةَ رَسمِ مَلامِحِ مَنظومةٍ مُتَكامِلَةٍ مِن القَوانينِ تَحكُمُ حَرَكَةَ ما فيهِما مِن الاحتِمالاتِ الَّتي قد تَطرَأُ على نَصٍّ مّا فَتَجعَلُ مُتَلَقِّيَهُ غَيرَ الواقِفِ على ما يَضبِطُها ويُقَنِّنُها يَستَرسِلُ معَ الظُّنونِ المجَرَّدَةِ مِن غيرِ قُدرَةٍ منه على التَّرجيحِ الْمَبْنِيِّ على أُسُسٍ علميَّةٍ.

ومِمّا زادَني رَغبَةً في بَحثِ الموضوعِ وشَدَّ مِن عَزمِي على تَجلِيَةِ غَوامِضِهِ أنّي لم أَقِفْ-على طُولِ البَحثِ وكَثرةِ التَّقَصّي ـ عَلى دِراسَةٍ تَلُمُّ شَتاتَهُ وتُحيطُ بِأطرافِهِ، بل لم يَطرُقْ سَمْعي أنْ قامَ باحِثٌ مّا بِمُعالَجَةِ ما يَشتَمِلُ عليه أَوَّلُ الْمُستَوَيَيْنِ المذكورَيْنِ آنِفاً مِن تَفصيلاتِ الاحتِمالاتِ الَّتي تَعرِضُ مُنفَرِدَةً في الكَلام. وكُلُّ ما وَقَفْتُ عليهِ مِمّا يَتَعَلَّقُ بِالمستَوَى الثّاني رِسالةٌ عُنوانُها (تَعارُضُ ما يُخِلُّ بِالفَهمِ وأَثَرُهُ في الأَحكامِ الفِقهِيَّةِ)، قَدَّمَها شُكري حسين راميش البوسنَوِيُّ إلى جامِعَةِ المِلكِ سُعودٍ بِالرِّياضِ سَنَةَ 1413هـ/ 1992م، لِنَيْلِ دَرَجَةِ الماجِستير في الفِقْهِ وأُصولِهِ.

والموازَنَةُ السَّريعَةُ تُظهِرُ الفَرقَ المنهَجِيَّ بينَ أُطروحَتي وهذه الدِّراسَةِ ؛ فَعَلَى الرَّغمِ مِن استِلزامِ بَحثِي عَرضَ النُّصوصِ الشَّرعيَّةِ الَّتي وَجَدَ فيها الأُصوليُّونَ مَيداناً رَحباً لِمُعالَجَةِ آثارِ الاحتِمالاتِ الْمُخِلَّةِ بِالقَطعِ، لم يَأْتِ ذلكَ إلّا بِالقَدرِ الَّذي يُسَلِّطُ الضَّوءَ على طَبيعَةِ الإشكالاتِ اللُّغَويَّةِ الَّتي مِن شأنِها أن تُمَكِّنَ لِلاحتِمالاتِ أن تَعتَمِلَ في أذهانِ المتَلَقِّينَ مُتَسَبِّبَةً في اختِلالِ فَهْمِهِم واضطِرابِ يَقينِهِم. أمّا رِسالةُ شُكري حسين فَغَيرُ مُتَخَصِّصَةٍ في عُلومِ اللُّغَةِ، ولِذا جاءَ مُحتَوَاهَا مُنسَجِماً وطَبيعةَ الدِّراساتِ الفِقهيَّةِ الَّتي يكونُ التَّركيزُ فيها على بَيانِ كَيفيَّةِ استِنباطِ الأحكامِ الشَّرعيَّةِ مِن الأدِلَّةِ التَّفصيليَّةِ، وإن لم تَخْلُ مِن عَدَدٍ مِن المقَدِّماتِ الأُصوليَّةِ اللُّغَويَّةِ الَّتي أَفَدتُّ مِنها في دِراسَتي.

وقَرَأْتُ في الشَّبَكَةِ العَنكبوتيَّةِ عُنوانَ رِسالةٍ أُخرَى يَكادُ يُطابِقُ عُنوانَ الرِّسالةِ السّابقةِ، فهو (تَعارُضُ ما يُخِلُّ بِالفَهمِ عِندَ الأُصوليِّينَ وأَثَرُهُ في الأَحكامِ الفِقهِيَّةِ)،

قَدَّمَتْها إنصاف إبراهيم قُطب سَلامَة محمَّد إلى كُلِّيَّةِ البَناتِ لِلدِّراساتِ العَرَبيَّةِ والإسلاميَّةِ في جامِعَةِ الأزهَر ـ فَرعِ الزَّقازيق سنَةَ 2003 م، لِنَيْلِ دَرَجَةِ الماجِستير في الفِقْهِ وأُصولِهِ. ولم أتَمَكَّن مِن الحصولِ على صورةٍ لِلرِّسالةِ الَّتي لَمّا تُطبَعْ بَعدُ، غيرَ أنَّ عُنوانَها ومَجالَ تَخَصُّصِها يَشِيانِ بِمُبايَنَتِها ما عليهِ دِراسَتي، وبِشِدَّةِ مُشابَهَتِها رِسالةَ البوسنَوِيِّ المذكورةَ آنِفاً.

وقد حَرَصْتُ في دِراسَتي على أُمورٍ:

● **الأَوَّلُ**: أن يَكونَ تَعامُلي معَ تُراثِ الأسلافِ على أساسِ مُجادَلَتِهِ بِالَّتي هي أحسَنُ ومُحاوَرَتِهِ بِالَّذي هو أَوْلَى، وذلكَ بِإقرارِ ما يَنطَوي عليه مِن جَوانِبِ القُوَّةِ ومَكامِنِ الصَّوابِ مِن جِهَةٍ، وبِرَفضِ ما يَعتَوِرُ بعضَ مَناحيهِ مِن ضَعفٍ في الحجَّةِ أو خَطَلٍ في الرَّأيِ مِن جِهةٍ أُخرَى ؛ فلَيسَ مِن القِسطِ والنَّصَفَةِ في شَيءٍ نَشرُ الحسَناتِ وإذاعَتُها إذا قابَلَ ذلكَ طَيُّ السَّيِّئاتِ وإخفاؤُها.

وهذا ـ في اعتِقادي ـ سَبيلُ المعتَدِلِينَ الَّذينَ هُم وَسَطٌ بينَ مَن يَرَوْنَ تَرِكَةَ الآباءِ والأجدادِ مُبَرَّأَةً مِن كُلِّ عَيبٍ ومُنَزَّهَةً مِن كُلِّ نَقصٍ، فهِيَ ـ بِخالِصِ هَيئَتِها القَديمَةِ ـ صالِحَةٌ لِدُنيا النّاسِ اليومَ، وبينَ مَن يَسْتَسْخِفُونَها جُملَةً ويُسَفِّهونَ أحلامَ أهلِها ويَرَوْنَ فيها رُكاماً مِن الماضي يَعجَزُ عن الوَفاءِ بِحاجاتِ أهلِ هذا الزَّمانِ وما استَجَدَّ في حياتِهِم. فالتُّراثُ في شَريعةِ أهلِ الاعتِدالِ ليسَ مَظروفاً بِالزَّمانِ الماضي، ولكِنَّهُ فاعِلِيَّةٌ مُستَمِرَّةٌ تَتَّصِلُ بِالماضي بِأَوثَقِ الأسبابِ، وتُسهِمُ في تَشكيلِ مَلامِحِ الحاضِرِ، ويُرادُ لَها أن تكونَ المرجِعِيَّةَ في صِياغَةِ المستَقبَلِ[1].

● **الثّاني**: ألّا أقصُرَ استِقرائي لِما يَتَعَلَّقُ بِكُلِّيّاتِ البَحثِ وجُزئيّاتِهِ على إرثِ الأُصوليِّينَ وإن كانَ هو المقَدَّمَ في النَّظَرِ والْمُعَوَّلَ عليهِ الأكبرَ، وإنَّما أَبْسُطُ يَدي وأفتَحُ عَقلي لِجَميعِ حُقولِ العِلمِ والمعرِفَةِ الإسلاميَّةِ الَّتي مِن شَأنِها أن تُميطَ اللِثامَ عن شَيءٍ مِن خَبْءِ الموضوعِ، أو أن تُسَلِّطَ الضَّوءَ على زاوِيَةٍ مِن زَواياهُ الْمُظلِمَةِ ؛ فأنا أُؤْمِنُ بِأنَّه «يَنبَغي أن نَنظُرَ إلى المكتَبَةِ العَرَبِيَّةِ نَظرَتَنا إلى الكِتابِ الواحدِ ؛ وذلكَ

(1) يُنظر: في اللِسانيّاتِ العربيَّةِ المعاصِرَة ـ دِراساتٌ ومُثاقَفات: 29.

لأنَّ كُتُبَ أهلِ العِلمِ عِندَنا مُتَشابِكَةُ الأطرافِ مُتَداخِلَةُ الأسبابِ؛ فَمَعَ الإقرارِ بِنَظَرِيَّةِ التَّخَصُّصِ في الإطارِ العامِّ لِلتَّأليفِ فإنَّكَ قَلَّ أن تَجِدَ كِتاباً مِن هذهِ الكُتُبِ مُقتَصِراً على الفَنِّ الَّذي يُعالِجُهُ دونَ الوُلوجِ إلى بعضِ الفُنونِ الأُخرَى لِدَواعي الاستِطرادِ والمناسَبَةِ، وهذا يُؤَدِّي لا مَحالَةَ إلى أن تَجِدَ الشَّيءَ في غيرِ مَظانِّهِ»[1].

● **الثّالِثُ**: أن أهتَبِلَ الفُرَصَ الْمُؤاتِيَةَ لِعَقدِ عَدَدٍ مِن الموازَناتِ بينَ ما أثْمَرَتْهُ هِمَمُ الأُصولِيِّينَ في ما يَمَسُّ موضوعَ الدِّراسةِ ويَصِلُ إليها بِسَبَبٍ، وبَينَ ما أنتَجَتْهُ عَزائمُ المشتَغِلِينَ في حُقولِ عِلمِ اللُّغَةِ الحديثِ؛ إذ لم يَبْقَ في وُسعِ مُتَعامِلٍ معَ التُّراثِ اللُّغَويِّ أن يَتَجاوَزَ مُنجَزاتِ اللِسانِيّاتِ المعاصِرَةِ، طاوِياً كَشحَهُ عنها ومُخلِداً إلى تَرِكَةِ الأَسلافِ ولِسانُ حالِهِ يُنشِدُ[2]:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ والأَمْرُ مُخْتَلِفُ

وأنا أَعُدُّ هذه النُّقطةَ امتِداداً لِلَّتي قبلَها؛ فإذا كانَ غَيرَ مَقبولٍ في إطارِ الثَّقافَةِ الواحِدَةِ الاقتِصارُ على عِلمٍ بِعَينِهِ لِتَحديدِ مَعالِمِ نَظريَّةٍ مّا وغَضُّ الطَّرْفِ عن إسهاماتِ العُلومِ الأُخرَى في ذلكَ، فليسَ سائغاً ـ كَذلِكَ ـ انكِفاءُ ثَقافَةٍ مّا على ذاتِها وإيصادُ أَبوابِها بِوَجهِ مُعطَياتِ الثَّقافاتِ الأُخرَى الَّتي قد يُفيدُ بَعضُ ما أَفرَزَتْهُ تأييداً أو تَتميماً أو استِدراكاً لِما جاءَتْ به تلكَ الثَّقافَةُ، بل قد تُظهِرُ المقايَسَةُ نُضجاً وتَفَوُّقاً لِلقَديمِ بِإزاءِ الجديدِ بِما يُكسِبُ مَزيدَ ثِقَةٍ بالتُّراثِ واطمِئنانٍ إليه.

لكِن لا يَنبَغي فَهمُ الأمرِ على أنَّه رُؤْيَةٌ لِلذّاتِ في مِرآةِ الآخَرِ، ولا قِراءَةٌ لِتُراثِنا بِلُغَتِهِ، وإنَّما هو حِوارٌ تَفرِضُهُ اللَحظَةُ الحضاريَّةُ الَّتي تَقتَضي إحداثَ تَفاعُلٍ إيجابيٍّ مُثمِرٍ بينَ عَناصِرِ الإبداعِ في الفِكرِ اللِسانيِّ الحديثِ وبينَ مُكَوِّناتِ القُوَّةِ والأَصالَةِ في التُّراثِ، فهذا ـ في تَقديري ـ هو السَّبيلُ إلى صِياغَةٍ ناجِحَةٍ لِمُنجَزاتِ الفِكرِ الإنسانيِّ على اختِلافِ مَشاربِها وتَنَوُّعِ اتِّجاهاتِها.

---

(1) مَقالاتُ العَلّامَةِ الدّكتور محمود محمَّد الطَّناحيّ ـ صَفَحاتٌ في التُّراثِ والتَّراجِمِ واللُّغةِ والأدَب: 1/ 163.

(2) البَيتُ منسوبٌ إلى قيسِ بنِ الخطيمِ في (الكِتاب): 1/ 74-75، وإلى عَمرِو بنِ امرِئِ القَيسِ الأنصاريِّ الخزرجيِّ في (شَرحِ أبياتِ سيبَوَيْه): 1/ 292-293، وإلى دِرْهَمِ بنِ زَيدٍ الأنصاريِّ في الإنصاف في مَسائلِ الخِلاف بينَ البَصرِيِّينَ والكُوفِيِّين: 85.

ولَعَلَّ مِمّا لا يَخفَى صُعُوبَةَ مَأْتَى ما أَقدَمْتُ عليهِ ؛ فَطَريقُ دِراسَتِهِ وَعرٌ لم تُعَبَّدْ مَسالِكُهُ ولم تُمَهَّدْ سُبُلُهُ، والباحِثُ فيهِ يُواجِهُ إرثاً ضَخْماً مُوَزَّعاً بينَ عُلومٍ وفُنونٍ شَتَّى يَحتاجُ استِخراجُ ما يَنفَعُ الدَّرسَ مِنها إلى زمنٍ طَويلٍ، وجُهدٍ غيرِ قَليلٍ، وصَبْرٍ جَميلٍ، والتَّوفيقُ ـ قبلَ ذلكَ وبَعدَهُ ـ مِن الجليلِ.

ولم أكُنْ غافِلاً عن صُعوبَةُ البَحثِ مُنذُ خُطُواتِهِ الأُولَى، كَما لم يَخْفَ عَلَيَّ ضَعْفُ مُنَّتِي وقِلَّةُ حِيلَتِي بِإزاءِ ما يَتَطَلَّبُهُ مِن مَعرِفَةٍ بِمَسالِكِ اللُّغَوِيِّينَ واستِدلالاتِهم، ودِرايةٍ بِمَقاصِدِ الأُصوليِّينَ والفُقَهاءِ واستِنباطاتِهِم، وفَهمٍ لِحُدودِ المتَكَلِّمِينَ واصطِلاحاتِهم، وعِلمٍ بِعِباراتِ الْمُحَدِّثِينَ وتَعريفاتِهِم، ومِن وراءِ ذلكِ كُلِّهِ ما يَلزَمُ مِن اطِّلاعٍ على مُعطَياتِ عِلمِ اللُّغَةِ الحديثِ لِما أخَذْتُهُ على نَفسي مِن التِماسِ الظّاهِرِ مِن العَلاقاتِ بَينَهُ وبينَ ما قَدَّمَهُ أسلافُنا، ولكِنْ كانَ عَزائي في كُلِّ ذلك وَعْدَ اللهِ تَعالَى مَنِ اجتَهَدَ في الوُصولِ إلى الجادَّةِ التَّسديدَ والتَّوفيقَ، إذ قالَ عَزَّ مِن قائلٍ: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَاۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ [العنكبوت: 69].

فَنَسألُهُ جَلَّ ثَناؤُهُ سَبيلاً قاصِدَةً في البَحثِ، «ونَرجُو أن نَكونَ غيرَ مُقَصِّرينَ في ما اختَرْناهُ مِن صَنعَتِهِ وأرَدْناهُ مِن تَأليفِهِ، فإن وَقَعَ على الحالِ الَّتي أَرَدْنا وبِالْمَنْزِلَةِ الَّتي أَمَّلْنا فذلِكَ بِتَوفيقِ اللهِ وحُسنِ تَأييدِهِ، وإن وَقَعَ بِخِلافِها فَما قَصَّرْنا في الاجتِهادِ، ولكِنْ حُرِمْنا التَّوفيقَ، واللهُ سُبحانَهُ وتَعالَى أَعلَمُ»[1].

وقد أَدَرْتُ دِراسَتي بَعدَ الْمُقَدِّمَةِ على ثَلاثَةِ فُصُولٍ قامَ أَوَّلُها مَقامَ التَّمهيدِ الَّذي دَرَجَ كَثيرٌ مِن الدّارِسينَ على إثباتِهِ بَعدَ الْمُقَدِّمَةِ، لكِنِّي رَأَيْتُهُ ـ لأَهَمِّيَّةِ مَباحِثِهِ ولِسَعَتِهِ ـ جَديراً بِأَن يُخَصَّ بِفَصْلٍ مُنفَرِدٍ، أَمّا الفَصلانِ الآخَرَانِ فصُلْبُ الدِّراسَةِ ومادَّتُها الأَساسُ، وتَلي الفُصُولَ الثَّلاثَةَ الخاتِمَةُ الَّتي اشتَمَلَتْ على أَهَمِّ ما تَوصَّلَتْ إليه الدِّراسَةُ :

(1) البَيانُ والتَّبيين: 4/ 101.

- **الْفَصْلُ الأَوَّلُ: الاحْتِمَالاتُ الْمُخِلَّةُ بالقَطْعِ**
  مُصْطَلَحاتُها، نَشْأَتُها وتَطَوُّرُها، أُصولُها :

وجاءَ في ثَلاثَةِ مَباحِثَ :

الْمَبْحَثُ الأَوَّلُ: مُصْطَلَحَاتُ دِرَاسَةِ الاحْتِمَالاتِ الْمُخِلَّةِ بالقَطْعِ.

الْمَبْحَثُ الثّاني: نَشْأَةُ دِرَاسَةِ الاحْتِمالاتِ الْمُخِلَّةِ بالقَطْعِ وتَطَوُّرُها.

الْمَبْحَثُ الثّالِثُ: أُصُولُ الاحْتِمالاتِ الْمُخِلَّةِ بالقَطْعِ.

- **الْفَصْلُ الثّاني: الاحْتِمَالاتُ اللُغَوِيَّةُ الْمُخِلَّةُ بالقَطْعِ :**

وجاءَ في مَبحَثَيْنِ :

الْمَبْحَثُ الأَوَّلُ: الاحْتِمَالاتُ اللُّغَوِيَّةُ الْمُتَعَلِّقَةُ بالوَضْعِ.

الْمَبْحَثُ الثّاني: الاحْتِمَالاتُ اللُّغَوِيَّةُ الْمُتَعَلِّقَةُ بالإرادةِ.

- **الْفَصْلُ الثّالِثُ: تَعَارُضُ الاحْتِمَالاتِ اللُغَوِيَّةِ الْمُخِلَّةِ بالقَطْعِ :**

وجاءَ في خَمسَةِ مَباحِثَ :

الْمَبْحَثُ الأَوَّلُ: تَعارُضُ احتِمالِ التَّخصيصِ واحتِمالاتِ الإضمارِ والمجازِ والنَّقلِ والاشتِراكِ.

الْمَبْحَثُ الثّاني: تَعارُضُ احتِمالِ الإضمارِ واحتِمالاتِ المجازِ والنَّقلِ والاشتِراكِ.

الْمَبْحَثُ الثّالِثُ: تَعارُضُ احتِمالِ المجازِ واحتِمالَي النَّقلِ والاشتِراكِ.

الْمَبْحَثُ الرّابعُ: تَعارُضُ احتِمالَي النَّقلِ والاشتِراكِ.

الْمَبْحَثُ الخامِسُ: التَّعَارُضَاتُ الفَرْعِيَّةُ لِلاحْتِمالاتِ اللُغَوِيَّةِ الْمُخِلَّةِ بِالقَطْعِ.

وبَعْدُ، فَلَئِن كانَتْ صَنائعُ المعروفِ ـ أَيّاً تَكُنْ ـ حَقيقَةً بِأَن تُذْكَرَ لِصاحِبِها ولا تُكْفَرَ، لَصَنيعَةُ العِلْمِ أَوْلاها وأَجْدَرُها بِذلِكَ؛ كَيْفَ لا، وهي الَّتي يَطولُ إِحسانُها العَقلَ فيُحييهِ بِآياتِ المعرِفَةِ والبُرهانِ، ويَرودُ إِفضالُها الذِّهْنَ فيُريهِ أَماراتِ الفَهمِ والعِرفانِ.

فَلِلمُشرِفِ علَى أُطروحَتي هذه الأُستاذِ الدُّكتورِ طه مُحْسِن أَوفَرُ الشُّكرِ وأَخلَصُ الامتِنانِ كِفاءَ ما لَمَسْتُهُ مِنهُ مِن خَلائِقَ رَقيقَةٍ، ومُتابَعَةٍ رَفيقَةٍ، وقِراءَةٍ عَميقَةٍ، ومُلاحَظاتٍ دَقيقَةٍ. ولَولا ما أَعلَمُهُ مِن كَراهَتِهِ المديحَ لِشَخصِهِ والإطراءَ لِنَفسِهِ لَزِدتُّ في تَعدادِ مَآثِرِهِ ولأَفَضْتُ في اللَهَجِ بِفَضائِلِهِ، فَجَزاهُ اللهُ عَنِّي خَيْرَ ما جَزَى شَيْخاً عَن مُريدٍ ومُعَلِّماً عَن تِلْميذٍ، وأَسبَغَ علَيْهِ نِعْمَةَ الإِيمانِ وثَوبَ العافِيَةِ أَبَداً ما حَيِيَ، واللهُ وَلِيُّ التَّوفيقِ.

فهرس المحتويات

تقديم الأطروحة 5

الْمُقَدِّمَة 9

الفَصْلُ الأَوَّلُ
الاحْتِمالاتُ الْمُخِلَّةُ بالقَطْعِ
مُصْطَلَحاتُها، نَشْأتُها وتَطَوُّرُها، أُصُولُها

الْمَبْحَثُ الأَوَّلُ: مُصْطَلَحَاتُ دِرَاسَةِ الاحْتِمَالاتِ الْمُخِلَّةِ بالقَطْعِ 20

1. الاحْتِمَالاتُ 20

2. اللُّغَوِيَّة 29

3. الْمُخِلَّةُ 36

4. القَطْعُ 37

أ. اليَقينُ 53

ب. الفَهْمُ 55

ت. العِلْمُ 59

ث. الْجَزْمُ 62

أَوَّلاً: رُباعِيَّةُ (النَّصّ/ الظّاهِر/ الْمُؤَوَّل/ الْمُجْمَل) 63

- النَّصُّ 65
- الظّاهِرُ 80
- الْمُؤَوَّلُ 90
- الْمُجْمَلُ 93

ثانِياً: مَثَاراتُ الغَلَطِ 99

5. التَّعَارُضُ 102

الْمَبْحَثُ الثّاني: نَشْأَةُ دِرَاسَةِ الاحْتِمالاتِ الْمُخِلَّةِ بالقَطْعِ وَتَطَوُّرُها 106
1. جُهُودُ الْمُتَكَلِّمِينَ 110
2. جُهُودُ الأُصُولِيِّينَ 133
أ. طَرِيقَةُ الْمُتَكَلِّمِينَ 136
ب. طَرِيقَةُ الفُقَهاءِ 150
ت. طَرِيقَةُ الجمْعِ بَيْنَ طَرِيقَتَي المتَكَلِّمينَ والفُقَهاءِ 151
ث. طَرِيقَةُ عَرْضِ أصولِ الفِقْهِ مِن خِلالِ الْمَقَاصِدِ 153
3. جُهُودُ الْمُفَسِّرِينَ 157
4. جُهُودُ اللُّغَوِيِّينَ 168

الْمَبْحَثُ الثّالِثُ: أُصُولُ الاحْتِمالاتِ الْمُخِلَّةِ بالقَطْعِ 173
1. ثُنائيَّةُ (العَقْل/ النَّقْل) 174
2. ثُنائيَّةُ (الثُّبُوت/ الدَّلالَة) 189
3. ثُنائيَّةُ (القَطْع/ الظَّنّ) 190
4. ثُنائيَّةُ (الأصْل/ الفَرْع) 192

الفَصْلُ الثّاني
الاحْتِمَالاتُ اللُّغَوِيَّةُ الْمُخِلَّةُ بالقَطْعِ

الْمَبْحَثُ الأَوَّلُ: الاحْتِمَالاتُ اللُّغَوِيَّةُ الْمُتَعَلِّقَةُ بالوَضْعِ 203
1. النَّقْلُ الْمُتَواتِرُ 207
أ. الإشكالُ الأَوَّلُ 208
ب. الإشكالُ الثّاني 218
2. نَقْلُ الآحادِ 226

أ. التَّشْكيكاتُ الْمُتَعَلِّقَةُ بالإسنادِ وأحوالِ نَقَلَتِهِ 232
أوَّلاً: التَّشْكيكُ في سيبَوَيْهِ وكِتابِهِ 232
ثانياً: التَّشْكيكُ في كِتابِ (العَيْن) لِلخَليلِ 241
ثالثاً: التَّشْكيكُ في رُواةِ اللُّغَةِ ونَقَلَتِها كافَّةً 243
رابِعاً: التَّشْكيكُ في الأَصْمَعِيِّ 248
خامِساً: رَمْيُ الأُصوليِّينَ بالتَّقصيرِ في بيانِ حُجِّيَّةِ نَقلِ الآحادِ في اللُّغةِ وبيانِ أحوالِ النَّقَلَةِ 254
سادِساً: رَمْيُ أَسانيدِ نَقْلِ اللُّغةِ بالانقِطاعِ وعَدَمِ الاتِّصالِ 262
ب. التَّشْكيكاتُ الْمُتَعَلِّقَةُ بالإسنادِ والْمَتْنِ مَعاً 268
أوَّلاً: التَّشْكيكُ في مُرْتَجِلِي اللُّغَةِ ومَفَارِيدِهم 268
ثانياً: اتِّهامُ الشُّعَراءِ باللَّحْنِ في بعضِ الأَبياتِ 286

الْمَبْحَثُ الثّاني: الاحْتِمَالاتُ اللُّغَوِيَّةُ الْمُتَعَلِّقَةُ بالإرادَةِ 304
1. احتِمالُ الاشْتِرَاكِ 307
أ. الاشتِراكُ اللَّفْظِيُّ 309
ـ وُقوعُ الاشتِراكِ اللفظيِّ في اللُّغةِ 310
ـ الاشتِراكُ اللفظيُّ خِلافُ الأَصْلِ 319
ـ عُمومُ الاشتراكِ اللَّفظيِّ أو استعمالُ اللَّفظِ المشترَكِ في كُلِّ معانيهِ 321
ـ أثَرُ القَرائنِ في بَيانِ الاشتِراكِ اللفظيِّ 330
ب. الاشتِراكُ المعنَوِيُّ 336
ـ عُمومُ الاشتِراكِ الْمَعنَوِيِّ ومَدَى إخلالِهِ بالفَهمِ 341
2. احتِمالُ النَّقْلِ 343
ـ العَلاقةُ بينَ النَّقْلِ والاشتِراكِ 344
ـ أقسامُ النَّقْلِ 344
ـ التَّرجيحُ بينَ الحقائقِ عندَ تَعارُضِها 352

ـ النَّقْلُ خِلافُ الأَصْلِ 353
3. احتِمالُ الْمَجَازِ 355
ـ العَلاقةُ بينَ الحقيقةِ والْمَجَازِ والاشتراكِ اللَفظيِّ 359
ـ العَلاقةُ بينَ الْمَجَازِ والنَّقْلِ 360
ـ وُقوعُ الْمَجَازِ في اللُغَةِ 362
ـ الْمَجَازُ خِلافُ الأَصْلِ 367
ـ حالاتُ تَعارُضِ الحقيقَةِ والْمَجازِ 369
ـ أَثَرُ القَرائنِ في بيانِ الْمَجَازِ 376
4. احتِمالُ الإِضْمارِ 379
أ. الإضمارُ 383
ب. الْحَذْفُ 384
ـ الفرقُ بينَ الإضمارِ والاقتِضاءِ 390
ـ الإضمارُ خِلافُ الأَصْلِ 393
ت. الزِّيادَة 396
ـ وُقوعُ (الزِّيادة) في القُرآنِ الكَريم 397
ـ الزِّيادَةُ خِلافُ الأَصلِ 399
ـ آلإضمارُ والزِّيادةُ مِنَ المجازِ؟ 405
5. احتِمالُ التَّخصيصِ 407
ـ التَّخصيصُ خِلافُ الأَصلِ 413
6. احتِمالُ التَّقديمِ والتَّأخيرِ 430
ـ التَّقديمُ والتَّأخيرُ خِلافُ الأصلِ 437
ـ آلتَّقديمُ والتَّأخيرُ مِن الْمَجازِ؟ 442
7. ما اسْتُدْرِكَ علَى الاحتِمالاتِ اللُّغَويَّةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالإرادَةِ 443

الفَصْلُ الثّالِثُ
تَعَارُضُ الاحْتِمَالاتِ اللُّغَوِيَّةِ الْمُخِلَّةِ بالقَطْعِ

الْمَبْحَثُ الأوَّلُ: تَعَارُضُ احتِمالِ التَّخصيصِ واحتِمالاتِ الإضمارِ والْمَجازِ والنَّقلِ والاشتِراكِ 464
1. تَعارُضُ التَّخصيصِ والإضمارِ 464
2. تَعارُضُ التَّخصيصِ والْمَجازِ 472
3. تَعارُضُ التَّخصيصِ والنَّقلِ 487
4. تَعارُضُ التَّخصيصِ والاشتِراكِ 492

الْمَبْحَثُ الثّاني: تَعَارُضُ احتِمالِ الإضمارِ واحتِمالاتِ الْمَجازِ والنَّقلِ والاشتِراكِ 499
1. تَعارُضُ الإضمارِ والمجازِ 499
2. تَعارُضُ الإضمارِ والنَّقْلِ 519
3. تَعارُضُ الإضمارِ والاشتِراكِ 527

الْمَبْحَثُ الثّالِثُ: تَعَارُضُ احتِمالِ الْمَجَازِ واحتِمالَي النَّقلِ والاشتِراكِ 540
1. تَعارُضُ الْمَجازِ والنَّقلِ 540
2. تَعارُضُ الْمَجازِ والاشتِراكِ 545

الْمَبْحَثُ الرّابعُ: تَعَارُضُ احتِمالَي النَّقْلِ والاشتِراكِ 569

الْمَبْحَثُ الخامِسُ: التَّعَارُضَاتُ الفَرْعِيَّةُ لِلاحْتِمالاتِ اللُّغَوِيَّةِ الْمُخِلَّةِ بِالقَطْعِ ... 582
1. التَّعارُضاتُ الفَرعِيَّةُ لِلتَّخصيصِ 582
أ. تَعارُضُ التَّخصيصِ والإجمالِ 582
ب. تعارضُ التَّقييدِ والاحتِمالاتِ الخمسَةِ الرَّئيسَةِ 585
ـ تَعارُضُ التَّقييدِ والتَّخصيصِ 585

ـ تَعارُضُ التَّقييدِ والإضمارِ 586
ـ تَعارُضُ التَّقييدِ والْمَجازِ 586
ـ تَعارُضُ التَّقييدِ والنَّقْلِ 587
ـ تَعارُضُ التَّقييدِ والاشتِراكِ 588
2. التَّعارُضاتُ الفَرعِيَّةُ لِلإضمارِ 588
3. التَّعارُضاتُ الفَرعِيَّةُ لِلاشْتِراكِ 590
أ. تَعارُضُ الاشتِراكِ بينَ عَلَمَيْنِ والاشتِراكِ بينَ مَعنَيَيْنِ 591
ب. تَعارُضُ الاشتِراكِ بينَ عَلَمَيْنِ والاشتِراكِ بينَ عَلَمٍ ومَعنًى 592
ت. تَعارُضُ الاشتِراكِ بينَ عَلَمٍ ومَعنًى والاشتِراكِ بينَ مَعنَيَيْنِ 592
ث. تَعارُضُ الاشتِراكِ والتَّواطُؤِ 593
ج. تَعارضُ المشتَرَكِ والمشَكِّكِ 599
ح. تَعارُضُ المتَواطِئِ والمشَكِّكِ 599
الخاتِمَة 601
قَائمَةُ الْمَصَادِرِ 609
فَهْرَسُ الْأَعْلَام 657
فَهْرَسُ الْمُصْطَلَحَات 665

الاحتمالات اللغوية المخلة بالقطع
وتعارضها عند الأصوليين

يَهدفُ هذا البَحثُ إلى الكَشف عن بناءٍ لُغَويٍّ كبيرٍ وُفِّقَ الأُصوليُّونَ إلى حَدٍّ كبيرٍ في عَرضِ لَبِناته الأَساسيَّة سَواءٌ منها ما كانَ نظريًّا و ما كانَ تطبيقيًّا ، لكنَّ نقصَ الأَدَوات و الرُّؤَى المتاحَة لهم أَقعَدَهُم عن النهوض بمُهمَّة تَقديم إطارٍ مَعرفيٍّ مُتكاملٍ يَلُمُّ شَتاتَ تلكَ اللَبِنات و يُؤَسِّسُ منها مَنظومَةً تُعينُ على القَطعِ بأَنظمَة اللُّغَة و بمُرادات المتَكَلِّمينَ في ما يُنشئُونَهُ من نُصوصٍ وخطابات، فاحتَشَدتُ في هذه الأُطروحة لتَعويض ذلكَ النَّقص ، و سَدِّ تلكَ الخَلَّة.

وقد حَرَصتُ هذه الدراسة على عَرْضِ المُنجَزِ الأصوليِّ المتعلِّق بالقَطع و الظَّنِّ اللُّغويَّيْن بوَصفه تَحقُّقًا لسانيًّا يَرتَكزُ في أُسُسه النَّظَريَّة على مُفرَزات حوارات مُعَمَّقَة في بيئات علميَّة و فكريَّة مُتَنَوِّعَة تَنَوُّعَ التُّراث الإسلاميِّ ، كانَتْ بمَنْزلَة الأساس المعرفيِّ الَّذي شُيِّدَ عليه ذلك المُنجَزُ، و المَصَبِّ الَّذي التَقَتْ فيه رَوافدُهُ المختلفَةُ المنابع ، و يَستمدُّ فاعليَّتَهُ و قدرتَهُ على اختراق الكثير من حُقول العلم و الفكر من استنادِه إلى منظومةٍ مُتكاملَة من الخُطُوات العَمَليَّة الإجرائيَّة القابلة للتطبيق على النصوص و الخطابات اللُّغويَّة على اختلاف انتماءاتها و تنوُّع مَشاربها.

موضوع الكتاب **اللغة وأصول الفقه**

ISBN 978-9959-29-577-4

9 789959 295774

دار المدار الإسلامي
توزيع حصري

موقعنا على الإنترنت
www.oeabooks.com